

شرح كتاب (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) لأبي عثمان الصابوني - رحمه الله.

شرح فضيلة الشيخ

أ.د. أحمد بن عبدالرحمن القاضي

بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس (٨)

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

كنا قد استكملنا في الدرس الماضي الحديث عن صفة العلو لله عز وجل، وقررنا فيه ثبوت هذه الصفة الشريفة لله تعالى من الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة، وحكينا الإجماع في المرة الماضية، ونصه عن الإمام الأوزاعي رحمه الله قال: كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما جاءت به السنة من الصفات، هذه حكاية الإجماع كما نقلها ابن عبد البر رحمه الله.

وقد نقل ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في ((الفتوى الحموية الكبرى)) قال: وقد قال الأوزاعي ذلك بعد ظهور جهم النافي لصفات الله عز وجل - ومنها صفة العلو -.

مما يدل على أنه أراد حقيقة هذه الصفات والرد في نحر جهم وأتباعه نبتداً بما يتعلق بمبحث الاستواء، وهو قول أبو عثمان الصابوني رحمه الله:

(على عرشه مستوٍ كما نطق به كتابه في قوله عز وجل في سورة الأعراف: {إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ}، وقوله جل وعلا في سورة يونس: {إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ}، وقوله في سورة الرعد: {اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ}، وقوله في سورة الفرقان: {ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا}.) وما بعد هذا الذي يظهر لي أنه وقع تصحيح في النسخة ذلك أنه ذكر الاستشهاد من سورة السجدة بموضع الشاهد فقط {ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى

العَرْشِ}، خلافاً لما صنع، كما أنه أيضاً أسقط الدليل من سورة الحديد، فالذي يظهر والله أعلم أنه وقع سقط في هذا المقام، فالأحسن أن كمل يقال:

وقوله في سورة السجدة: {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ}، فتكتب الآية من أولها جرياً على طريقته فيما تقدم من الآيات، ثم: وقوله في سورة الحديد: هذه سقطت بكاملها فألحقوها {هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ}.

(وقوله في سورة طه: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}) فبذلك تتم المواضع السبعة، ستة منها بلفظ واحد: {ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ}، وفي سورة طه بلفظ: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}.

مبحث الاستواء مما جرى فيه الخلاف بين أهل السنة وأهل البدعة منذ القدم، فينبغي لنا أن نتبين، حقيقة هذه الصفة الشريفة لله تعالى، فلنعلم أن معتقد أهل السنة والجماعة أن الله سبحانه وتعالى استوى على عرشه، استواء يليق بجلاله وعظمته، وأن الاستواء من صفاته الفعلية، ومعناه: العلو والاستقرار.

فيعتقد أهل السنة والجماعة: أن الله سبحانه وتعالى علا على عرشه، واستقر عليه؛ علو واستقراراً يليق بجلاله وعظمته، لا يشبه استواء المخلوقين.

ثم لنعلم أن: الاستواء يرد في القرآن الكريم على ثلاث استعمالات: يرد مطلقاً، ومقيداً بإلى، ومقيداً بعلی، وهو في جميع هذه الاستعمالات الثلاث يدور حول معنى الكمال والانتهاء.

فإذا ورد مطلقاً: فمعناه حينئذ كمل، كقول الله عز وجل: {وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى} وأطلق لم يتبعه بحرف جر، ومنه قولنا: استوى الزرع، يعني كمل نضجه، استوى الحب، استوى الطعام، ونحو ذلك.

الاستعمال الثاني: أن يأتي الاستواء مقيداً بإلى، فمعناه حينئذ: قصد بإرادة تامة، كقول الله عز وجل - {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ}، فإذا جاءت استوى متبوعة بإلى فمعناها حينئذ قصد بإرادة تامة.

ويأتي الاستواء مقيد بعلى: فيكون معناه حينئذ على واستقر، ومنه قول الله عز وجل في الفلك والأنعام: {لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ}، فيكون معناها حينئذ العلو.

وعلى هذا جميع الآيات الواردة في إثبات استواء الله تعالى على عرشه، فإنها تفسر بأنه على عرشه واستقر عليه، علو واستقرار يليق بجلاله وعظمته، وهكذا فهمها الصحابة والتابعون رضوان الله عليهم كما مر من نقل كلام الإمام الأوزاعي: كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما جاءت به السنة من الصفات.

إذاً الاستواء ثابت بالقرآن العظيم في سبعة مواضع، كما أنه أيضاً ثابت بالسنة الصحيحة: فقد روى الخلال في كتاب ((السنة)) بإسناد صحيح على شرط البخاري عن قتادة بن النعمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((لما فرغ الله من خلقه استوى على عرشه)). كما أنه ثابت بالإجماع فيما نقلنا آنفاً.

فثبوتة والله الحمد لا شك فيه، ولم ينقل عن أحد من السلف أنه أنكر الاستواء أو حرف معناه إلى شيء من المعاني الباطلة، بل كلهم يثبتون الاستواء حقيقياً على ما يليق بجلاله وعظمته سبحانه، بل لقد ذكر الشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله أن الاستواء مذكور في كل كتاب أنزله الله على كل نبي.

ثم إن الشيخ رحمه الله أخذ في ذكر بعض أوجه إثبات علو الله تعالى واستواءه، فقال:

(وأخبر الله سبحانه عن فرعون اللعين أنه قال لـ هامان: {ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب * أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذباً}، وإنما قال ذلك لأنه سمع موسى عليه السلام يذكر أن ربه في السماء) هذا وجه الاستشهاد من هذه الآية على إثبات علو الله عز وجل أن فرعون سمع من موسى، وأخبره أن ربه الذي يدعو إلى عبادته فوق السماوات، فلماذا قال له: ابن لي صرحاً، ولم يقل مثلاً احفر حفرة، أو نحو ذلك، والصرح هو البناء العالي.

(قال أبو عثمان: ألا ترى إلى قوله: {وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا}) يعني: في قوله: إن في السماء إلهاً وعلماء الأمة وأعيان الأئمة من السلف رحمهم الله لم يختلفوا في أن الله تعالى على عرشه، وعرشه فوق سماواته.

يثبتون من ذلك ما أثبتته الله تعالى، ويؤمنون به، ويصدقون الرب جل جلاله في خبره، ويطلقون ما أطلقه سبحانه وتعالى من استوائه على العرش، ويمرونه على ظاهره، ويكلون علمه إلى الله ويقولون: {آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ}، كما أخبر الله تعالى عن الراسخين في العلم أنهم يقولون ذلك، ورضي منهم فأتني عليهم به).

(وقول أبي عثمان رحمه الله: ويمرونه على ظاهره) المراد بالظاهر ما دلت عليه لغة العرب، وليس معناه ما ذهب إليه أهل التجهيل الذين يسمون أنفسهم أهل التفويض؛ من أنه يمر اللفظ دون المعنى، لا وحاشا السلف، عن هذا المسلك الباطل، فإن الإمرار لا يتم إلا بإمرار اللفظ وإمرار المعنى أما من أمر اللفظ فقط دون المعنى فالحقيقة أنه لم يمر ولم يقر.

فالسلف رحمهم الله أثر عن جمع منهم في آيات الصفات وأحاديثها، أنهم قالوا: أمروها كما جاءت، بلا كيف، فظن بعض المنتسبين إلى السنة واتباع السلف، وهم أهل التفويض، يعني ذلك إمرار اللفظ دون المعنى، فيقر الإنسان باللفظ دون أن يعتقد له معنى، وهذا في الحقيقة مذهب رديء، حتى إن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لما حكى مقالة أهل التفويض قال معقباً: فتبين بذلك أن مقالة أهل التفويض المنتسبين إلى السنة واتباع السلف من شر مقالات أهل البدع والإلحاد.

انظروا إلى عظم هذا الحكم في شأن هؤلاء القوم، لأن أهل التفويض الذين هم في الحقيقة أهل التجهيل فرغوا نصوص الصفات من معانيها فصار من يقرأ آيات الصفات وأحاديثها لا يعتقد معنى كأنه أعجمي يقرأ العربية لا ينتفع بما يقرأ، وكأنما هي حروف مصفوفة وجمل متضايقة لا تعطي قارئها معنى، وهذا عبث يتره عنه كلام الله عز وجل، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فيجب الحذر التام من هذه المقالة الباطلة مقالة أهل التجهيل، وأن نعتقد أن السلف رحمهم الله كانوا يثبتون الألفاظ، ويثبتون المعاني ويفوضون الكيفية، يثبتون اللفظ فلا يزيدون فيه ولا ينقصون، ولا يغيرون الكلم عن مواضعه، ويثبتون المعنى الذي جاءت به لغة العرب، ويفوضون الكيفية إلى الله عز وجل لا يفوضون المعنى كما زعم أهل التجهيل.

فمثلاً إذا جاءوا إلى صفى الاستواء اثبتوا اللفظ وقالوا: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}،

{ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ}، لا يزيدون حرفاً ولا ينقصون، ولا يحرفون تحريفاً معنوياً كأن يقال: الاستواء هو الاستيلاء - حاشاهم -، ويثبتون المعنى الذي دلت عليه لغة العرب، والذي دلت عليه لغة العرب أن معنى استوى أي علا، فالذي قال {لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ}، هو الذي قال {ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ}، فكيف نفسرها في حق الفلك والأنعام بأن الاستواء: العلو، ولا تفسر في حق الله تعالى بأنها كذلك، بل نطرد القول في هذا ونقول الاستواء معناه العلو، لكن بالنسبة للكيفية، استواء المرء على الفلك والأنعام يليق به، واستواء الرب على العرش يليق به، وبهذا نخرج من هذه الإشكالية، ولا يلزمنا شيء من اللوازم الباطلة.

(فهذا هو مراد أبو عثمان رحمه الله بقوله: ويمرونه على ظاهره، ويكلمون علمه إلى الله) علم الكيفية، والحقيقة، فإن هذا لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه العقول، فهذه هي طريقة الراسخين في العلم {يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا}، فلا يردون على الله خبره، ولا يردون على نبيه صلى الله عليه وسلم خبره، بل تطيب نفوسهم بذلك ويقبلوه، ويعلمون أن حقائق هذه الأشياء وكيفياتها لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى، أما ذات المعنى فإنهم يثبتونه على ما جاءت به لغة العرب، وبهذا تبطل مقالة أهل التفويض.

على أن أهل البدع والعياذ بالله شرقوا بهذه الصفة وظنوا أنه في إثباتهم لصفة الاستواء الحقيقي لله عز وجل أن هذا يلزم منه التمثيل، وهذه شبهة داحضة في الواقع، لأننا نعلم أن اتفاق الأسماء لا يلزم منه اتفاق المسميات، فكم من الأسماء ما تتفق في ألفاظها وبين معانيها بعد المشرقين، بين المخلوقات نفسها، فكيف بين الخالق والمخلوق؟

فأنت لك سمع وأنا لي سمع، وهو له سمع، ومع ذلك، فدرجة سمع كل منا تتفاوت، أنت لك بصر، ولي بصر، وله بصر، ومعنى ذلك، فدرجة إبصار كل منا تتفاوت تفاوت كبيراً، فالله سبحانه وتعالى الذي وصف نفسه بأنه السميع البصير، هو الذي وصف عبده فقال: {إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا}، ومع ذلك فليس سمع كسمع، ولا بصر كبصر، فإذا كان التفاوت جار بين المخلوقات، فلهو بين الخالق والمخلوق من باب أولى، فلا يلزم من اتفاق الأسماء اتفاق المسميات.

كذلك نقول في الاستواء: نقول العبد له استواء، والرب له استواء، استواء العبد يليق به، واستواء الرب يليق به.

فلا يمنعنا وجود اشتراك عام في الأسماء: أن نبطل وأن نستشنع ما أثبتته الله تعالى لنفسه.

لكن - كما ذكرت - أهل البدع شقوا بهذه الصفة ثم انحرفوا بها إلى التحريف، فلما تلوثت قلوبهم أولاً بشبهة التمثيل، فروا من التمثيل إلى التعطيل، فلما وقعوا في التعطيل، ورأوا أن التعطيل سلب وعدم، انتقلوا من التعطيل إلى التحريف.

والفرق بين التعطيل والتحريف: كل محرف معطل، وليس كل معطل محرف؛ لأن المعطل قام بخطوة واحدة، وهي أنه أنكر دلالة النص على المعنى الصحيح، وأما المحرف فإنه أضاف إلى ذلك أن اخترع معنى جديداً من تلقاء نفسه، فهو عطل أولاً و حرف ثانياً.

فلذلك نقول: كل محرف معطل، لكن ليس كل معطل محرف، فمثلاً أهل التفويض معطلة محضة لأنهم عطلوا هذا النص من دلالاته، فإذا قلنا لهم ما المراد به؟ قالوا الله أعلم.

لكن أهل التحريف، إذا قلنا لهم هل الاستواء يدل على الاستواء حقيقة؟ قالوا: لا، قلنا فما المراد به؟ قالوا: الاستيلاء، فابتكروا معنى من عند أنفسهم.

فنقول: أن تفسير الاستواء بالاستيلاء باطل من وجوه متعددة:

أولاً: أنه مخالف للغة العرب، فليس في لغة العرب دليل على أن الاستواء بمعنى الاستيلاء، والقرآن نزل بلسان عربي مبين، وقد سأل غير واحد من أئمة العربية كابن الأعرابي والخليل بن أحمد الفراهيدي، عن هذه المسألة، وهل يأتي الاستواء بمعنى الاستيلاء؟ فقالوا: لا.

وهم - أعني أهل التحريف - أنشدوا بيتاً في هذا، يريدون أن يدللوا به على أن الاستواء بمعنى الاستيلاء وهو قول القائل:

من غير سيف ودم مهراق

قد استوى بشر على العراق

فقالوا أن استوى بمعنى استولى، فرد عليهم ذلك بأن البيت مصنوع، كذلك بأنه يمكن أن يحمل هذا الاستواء على الاستواء الحقيقي، لأن بشر بن مروان الذي استوى على العراق قد نصب كرسيه على أرض العراق، فله محل حقيقي.

وعلى أي حال لا يجابه ولا يعارض كلام الله - عز وجل - بمثل هذا.

الرد الثاني: أنه مخالف لإجماع السلف، فلا يمكن أن يأتي هؤلاء المحرفون بكلمة أو بعض كلمة تدل على أن أحدًا من السلف فسر الاستواء بالاستيلاء، وأنى لهم ذلك، ولو ظفروا بشيء ما بخلوا به، لكن لا يجدون أبدًا.

الأمر الثالث: أن نقول إن الاستواء ورد في سبعة مواضع في القرآن العظيم بلفظ واحد {استوى}، فلو كان المراد به الاستيلاء، لجاء على الأقل في مرة واحدة من هذه المرات السبع بلفظ الاستيلاء فاضطراده على لفظ واحد يدل على إرادة حقيقته، وألا ليس غير إلا ما دل عليه.

الوجه الرابع: أنه يلزم من تفسير الاستواء بالاستيلاء لوازم باطلة لا محيد لهؤلاء المحرفين عنها، من هذه اللوازم:

أن يكون الله سبحانه وتعالى لم يكن مستويًا على العرش حين خلق السماوات والأرض، لأنهم إذا قالوا: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} بمعنى استولى، إذن قبل خلق السماوات والأرض، لم يكن مستويًا عليه لأنه قال: {ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ}، وشم تفيد الترتيب والتراخي.

من اللوازم الفاسدة: أنه يلزم أن يكون الله عز وجل مستويًا على جميع المخلوقات، لأنه بزعمهم مستوي على كل شيء، فيكون إذن لا فرق، مستوي على الأرض والشجر والحجر وهذا لا يقول به مسلم، أن يقول الرحمن على الأرض استوى، الرحمن على الشجر استوى، إلى غير ذلك.

ويتفرع على مقالاتهم: أنه لا فرق بين العرش والأرض السابعة، إذا كان الجميع بمعنى الاستيلاء على زعمهم.

فكل هذه اللوازم تلزمهم لا محيد لهم عنها، وهذه م طبيعة المقالات الفاسدة؛ أنه لا بد أن يترتب عليها لازم فاسد، وكما قيل: فساد الازم يدل على فساد الملزوم.

أما مقالات أهل السنة، فإنه والله الحمد لا يترتب عليها أي لازم فاسد؛ لأنها حق مأخوذ من الكتاب والسنة، والقرآن العظيم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لكن مع ذلك ربما زعم أهل البدع أنه يلزم على كلام أهل السنة لوازم معينة، في مجال النقاش والمناظرات والمجادلات، ربما ادعى أهل البدع أنه يلزم من اثبات الاستواء الحقيقي أو غيره من صفات الله عز وجل ربما ادعوا أنه يلزم عليه لوازم فاسدة:

فنقول هذه اللوازم التي يذكرها أهل البدع منها ما هو حق، ومنها ما هو باطل؛ فما كان حقا التزمنا به وقبلناه، وما كان باطلا رددناه، وقولنا هذا أصلا لا يلزم على قول الله وقول رسوله -صلى الله عليه وسلم-، ولنبين ذلك بمثالين:

ربما قالوا يلزمكم يا أهل السنة من اثبات الاستواء لله -عز وجل- أن يكون الله -عز وجل- أكبر من العرش، أو أصغر من العرش، أو مساوياً للعرش، قلنا نحن نلتزم أن الله تعالى أكبر من العرش، فهذا لازم حق نلتزم به، والله عز وجل هو الكبير المتعال أكبر من كل شيء.

وربما ذكروا لازماً باطلاً لا نلتزم به، كأن يقول - والعياذ بالله - يلزمكم من اثبات استواء الله على العرش استواء حقيقياً أن يكون الله عز وجل محتاجاً إلى العرش ليقله سبحانه وتعالى فنقول هذا ليس بلازم؛ فإنه لا يلزم من العلو المماساة والمحازاة، ونقول إن الله سبحانه وتعالى أكبر من العرش، وهو الغني عما سواه، وكل ما سواه فهو محتاج إليه {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ}، {إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا} فكل شيء مفتقر إلى الله، والله مستغن عن كل شيء.

والشاهد: أن مثل هذه الإلزامات تذكر في مجال المضايقات والمناقشات من قبل أهل البدع، فإن ذكروا لنا لازم حقا التزمنا به، وإن ذكروا لازماً باطلاً بينا أنه ممتنع في نفسه، وأنه غير ملزم لنصوص الكتاب والسنة.

بعد ذلك نبين ونقول:

الاستواء صفة فعلية: والدليل على أن الاستواء صفة فعلية؛ قول: {ثُمَّ} وشم حرف يفيد الترتيب والتراخي، فنقول: الله سبحانه وتعالى حين خلق السماوات والأرض، لم يكن مستويًا على العرش، فلما خلق السماوات والأرض استوى على العرش، وهذا منطوق القرآن، وهذا مما نلتزم به، وهذا مثال لما ذكرنا قبل قليل من اللوازم. فإذا قالوا لنا مثلاً: يلزمكم أن يكون حدث شيء وأن يكون الله سبحانه وتعالى محلًا للحوادث، نقول: هذا ليس بنقص ونحن نلتزم أن الله سبحانه وتعالى فعال لما يريد، وأن أفعاله متعلقة بمشيئته وحكمته، فنلتزم بذلك ولا حرج.

إن قال قائل: ما الفرق بين العلو والاستواء؟ وأنتم تلاحظون أن الشيخ أبا عثمان رحمه الله أدرج الكلام في العلو والاستواء في مقام واحد، لتداخل هاتين الصفتين، ولكون الاستواء يدل على العلو فما الفرق بين العلو والاستواء؟

الفرق بينهما أمران:

أولاً: أن العلو من الصفات الذاتية، والاستواء من الصفات الفعلية.

الفرق الثاني: أن العلو ثبت بالعقل والنقل، بل والفطرة، وما ذكرنا سابقاً، وأما الاستواء فإنه ثبت بالنقل فقط، فلو أن إنساناً أمعن في التفكير مستقلاً عن النقل أن يكون الله عز وجل استوى على العرش، لم يصل إلى ذلك لمجرد العقل والتفكير، فسيبيل علمنا باستواء الله على عرشه هو النقل فقط الخبر، ولكن هذا لا يعني أن العقل يمنع، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: النصوص محارات العقول، لا محالات العقول؛ مراده رحمه الله: أن النصوص قد تتحير العقول فيها فلا تستطيع تخيلها وتعقلها وتصور كيفيتها، لكنها لا تحيلها، لا تقول لا ممتنع مستحيل، فإنه لا يمكن أن يأتي خبر صحيح عن الله وعي رسوله صلى الله عليه وسلم يمنع العقل، ولهذا قال أيضاً: صريح المعقول لا يخالف صحيح المنقول، وعلى هذا ألف كتابه ((درء تعارض العقل والنقل)) درء يعني منع، تعارض العقل والنقل.

فهذا والله الحمد مما يدل على أن منهج أهل السنة والجماعة مضطرد لا تختلف أجزائه بل هو متناسق لا تجد في بعضه خلل أو تفاوت.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.